

الحار والايضل شهب ولا يعدي فيه وهو يدل على عدم القياس
 والحواب عن القول ان ذلك العليم كما ان يكون بالوقوف على
 العصور بعلمه ما قياس في العصور عن الباقي لعله اما ان
 وهي كما في اللغات وعن الثالث ان ذلك معارض ما يتناع
 القياس في بعض الاحكام **مسئله** لا يحري القياس في الاسباب
 لان السبب لا يشتركا في وصف يطل القياس وان استرنا فهو
 السبب لا الخوصيتان لا يقال المستر كل العلة لعله الحكم
 حواب ان علة علم الحكم علم الحكم **مسئله** العلم المتيقن
 بالقياس اما العلم الاصل او السبب للمعلوم او المظنون والقول قد
 اختلفوا فيه بعد الاتفاق على جريان الاستصحاب منه والاولى
 جريان قاس الولاية فيه وهو الاستدلال بانه دون قاس العلة هو
 الاستدلال بغيره اما الاول وطاهر واما الثاني فلان العلم الاصل
 حاصل بلا كون انزوا لعلل القول على الشرع اما ذات لا موثرا
 يجري فيه قياس الله ايضا واما الثاني فقد اختلفوا فيه والاشبه
 ان ذلك حلاق في اماكن حصول التيقن دون الجوار واما الثالث فلانواع
مسئله القياس يحري في الخورود والكهارات والمقدرات عند
 الشافعي حلاقا لا يحويه رحمه الله عليهما حجة الشافعي التمسك

بالعومات الدالة على كون القياس حجة محقولة واعتبروا ثم انه
 واخذتم على قياسهم في هذه الاشياء فانهم قاسوا الاقطار بالادل
 على الاقطار الواقع ولهاج الكهان وقاسوا قتل الصيح خطا على
 قتله عذرا في لجان الكهان حجة الى حيفه رحمه الله عليه في
 الحدود انما تدرك بالاشبهه لمقوله عليه السلام ادره الخورود بالاشبهات
 والقياس لا يفيد القطع وفي المقدرات انما لا يمتد الى علمها
 فلا يصح تعدتها حواب ان هذه حدودا شائها حواها الواحد ان
 فان لا ينفذ القطع فكذلك القياس **مسئله** قال الشيخ ابو اسحق
 ما طريقه العاده او الكلمة اقل الحيز والزم واقل القياس والتميز
 لا يحري فيه القياس لانه لا يمتد الى علمها صح في بعض العلم بها
 الى جمل الصادق **مسئله** ما لا يتعلو به ركة عمل كقزاق التي عليه
 السلم او افراده او فحة مكة صلا او غيره لا يجوز اثنائه بالقياس
 لانه لا يتعلق به عمل فلا يجوز الاكفا بالظن **مسئله** القياس
 ان كان على خلاف النص المتواتر فان كان باسحاله لم يصح وان
 كان محصا صح وان كان على خلاف الاحاد فقد س خال الحال فيه
 في باب الاخبار والله اعلم **مسئله** يجوز الاكفا في كل المشعة
 بالنصوص بان يقع العليات منصوصا عليها ويستحجج بها الجرات